

أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

إشراف الدكتور:

أحيممة خالد

إعداد الطلبة:

- نجيمة نور الهدى
- حريسي فاطمة
- ضوء صلاح الدين

اعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

أستاذ محاضر أ
أستاذ محاضر أ
أستاذ مساعد أ

عقبة عبد اللاوي
خالد أحيممة
هشام غربي

الموسم الجامعي: 2020/2019 م

أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

إشراف الدكتور:

أحيممة خالد

إعداد الطلبة:

- نجيمة نورالهدى
- حريسي فاطمة
- ضوء صلاح الدين

اعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

أستاذ محاضر أ
أستاذ محاضر أ
أستاذ مساعد أ

خالد أحيممة

الموسم الجامعي: 2020/2019 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي

إلى من قال الله في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً...)

إلى من جاد علي بغيث الحب والكرم وشحنني بالقوة ، وعلمني الالتزام والإصرار ...هو

معلمي و سيدي ... ابي

إلى الحبيبة ،التي أيقضت في أعماقي روح العزيمة والإيمان والتي ما انفكت لحظة عن حثي

على العمل والإخلاص فيه...هي غاليتي ... امي

إلى الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة والسعادة...إخواني وأخواتي.

إلى كل اقاربي وجداتي الذين كانوا يدعون لي اطل الله في عمرهما ...

إلى التي شاءت إرادة الخالق أن تغادرنا ... خالتي نورة.. رحمها الله .

إلى اعز الناس على قلبي .. امانتي .. كنزتي .. حفظكم الله .

إلى كل من كان لنا شرف ملاقاتهم والتعرف عليهم طيلة سنوات دراستنا .

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

راجيا من الله تعالى توفيقنا في الحياة ..

...نور الهدى...

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى:

من تعهداني بالتربية في الصغر وكانا لي نبراسا يضيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر امي
وابي.

إلى الذي كان في ضمير الغيب وأصبح اليوم في عالم الشهادة نصف حياتي وقاسمني هموم
-إنجاز هذا العمل- زوجي العزيز والغالي... وابنائي حفظهم الله ورعاهم...

إلى كل من كانت روحه طريقا للوصول إلى المعرفة, إلى كل من حملت نفسه رسالة وهدفا نبيلًا
في الحياة.

إلى جميع أفراد عائلتي, إلى صديقتي ورفيقتي دربي, إلى الزميلات والزملاء الدفعة الى كل
اساتذتي.

...فاطمة...

الإهداء

إلى أرواح كل من سالت دما وُهم فداء لهذا الوطن...

إلى المناضلين في سبيل الانعتاق و الحرية، إلى كل من سعى و يسعى لإرساء الحق لا غير الحق، أينما وجد وحيثما كان...

إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني كرها، إلى الوالدة الكريمة أطل الله في عمرها و أمدّها بوافر الصحة و العافية...

إلى من سهر على تربيّتي و تأديبي، من شقي ليوفر، و تعب ليريح، و آثر على نفسه ليمنح، والدي العزيز...

إلى إخوتي الاعزاء...

إلى كل الأهل و الأقارب دون استثناء...

إلى من كانوا و سيظلون نور دربي و نبراس حياتي، إلى أحبتي أصدقائي...

.....صالح الدين.....

الشكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات و بفضلله تنزل الخيرات , و بتوفيقه تتحقق المنايا و الغايات و
الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد ابن عبده المبعوث رحمة للناس كافة، و على آل بيته
الاطهار و صحبه الاخيار.

نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والمحبة الى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة الذين
مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل
كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما فإن لم تستطع فحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم
ونخص بشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف أحميمة خالد.
كما نتوجه بشكر الى جميع من سعدنا على انجاز هذا العمل.

الملخص :

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان مندرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي « اليورو»، فقد نتج عن الأزمة العالمية ركود في الاتحاد الأوروبي ، ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز فتم الاستدانة الخارجية، وهو ما نتج عن تباطؤ النمو فالعجز عن السداد الديون السيادية التي انتشرت إلى باقي دول منطقة اليورو : إيرلندا، والبرتغال، وإسبانيا، والتي تضخمت حتى وصلت إيطاليا، وتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي، بما فيها الدول النامية. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المتضرر من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية ، مشيرين إلى أن 60% من اقتصاد الجزائري مرتبط بأوروبا.

جاءت هذه الدراسة لبحث انعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، منطقة اليورو، التجارة الخارجية، الجزائر

Abstract:

The global economy did not recover from the crisis of home buying loan of 2008 , till the sovereign debt crisis of Greece exploded warning and threatening to undermine a unique experience which was hoped to be crowned with highest forms European of economic and monetary integration «euro ». An economic recession in the European Union has resulted from the global crisis, which lead to the pumping of liquidity to stimulate the economy. A foreign loaning occurred which resulted in slower growth, deficits for repayment of sovereign debt that has spread to the rest countries: Ireland, Portugal and Spain and which has inflated to reach Italy. The implications of the sovereign debt crisis in the euro zone, will affect the stability of the world system financial, including developing countries. Algeria is among the biggest countries affected by any collapse of European economies, noting that 60% of Algeria's economy is linked to Europe.

This study came to discuss the reflections of the European sovereign debt crisis «euro zone crisis» on the balances of payments for Maghreb Arab countries « case study of Algeria».

Key words: Sovereign Debt, Euro Zone, Foreign Trade, Algeria..

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	ازمة الديون في ايرلندا ما بين 2009 - 2014	25
(2-1)	ازمة الديون في البرتغال ما بين 2009 - 2014	26
(3-1)	ازمة الديون في ايطاليا ما بين 2009 - 2013	27
(4-1)	ازمة الديون في اسبانيا ما بين 2009 - 2013	28
(1-2)	التركيب السليعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2018)	34
(2-2)	التركيب السليعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2016)	36
(3-2)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2016)	38
(4-2)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2016)	40
(5-2)	تطور الصادرات في الجزائر	41
(6-2)	تطور الصادرات في الاتحاد الاوربي	43
(7-2)	تطور الميزان التجاري	46

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور الدين الحكومي لليونان	20
(2-1)	منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر خارج المحروقات ما بين الفترة 2006-2016	36
(1-2)	يمثل اهم شركاء الجزائر في الصادرات	44
(2-2)	تطور احتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2016).	51

مقدمة العامة

مقدمة

شكل تكرار الأزمات المالية منذ نهاية عقد العشرينيات من القرن العشرين ظاهرة اختلفت اسبابها ومجرياتها ,فبعد الأزمة الكساد الكبرى سنة 1929 التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية وانتشرت موجاتها الى باقي الدول المتقدمة الاخرى , شهد العالم العديد من الازمات تزامنت مع موجات الانفتاح الاقتصادي والتجاري المتزايد من فترة زمنية لأخرى ,مما ساهم بشكل كبير في خطورتها التي تحمل وزرها دول متسببة فيها وأخرى مساهمة.

ولم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل ان تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية ناجحة كان من المفترض ان تنتهي بأرقى اشكال التكامل الاقتصادي ,فقد نتج عن الازمة المالية العالمية 2008 ,ركود في الاتحاد الاوروبي ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز ,فتم الاستدانة الخارجية ,وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمتم حتى وصلت في ايطاليا الى 1.7 تريليون يورو ,وفي اسبانيا 700 مليار يورو ,وفي اليونان 350 مليار يورو ,فان انفجار ازمة الديون السيادية الاوروبية كانت بفعل غياب الثقة ايضا في الاسواق الاوروبية ,نتيجة لموقف المستشار الألمانية السليبي تجاه اليونان بعدم تقديم اي عون لها ,وهو ما انعكس اثره سلبيا على كافة الاسواق ,كما ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير افاق الاقتصاد العالمي 2011 ,ان تداعيات ازمة الديون السيادية المتفاقمة في منطقة اليورو ,ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي ,بما فيها الدول النامية.

وتعتبر الجزائر من بين دول المغرب العربي التي تربطها علاقة اقتصادية مع دول الاوروبية ,حيث ادى الركود الاقتصادي في دول الاتحاد الاوروبي الى تراجع حجم التجارة العالمية مما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو دول المغرب العربي بسبب عزوف المستثمرين وهولتهم نحو اسعار الفائدة المرتفعة ,ومن جهة اخرى ادى الركود الاقتصادي الى تراجع الطلب العالمي على النفط الذي يشكل النسبة الاكبر من صادرات الدول النامية النفطية مما سيؤثر لاشك في حجم الايرادات النفطية في تلك الدول ,وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها بشكل بالغ على الصادرات النفطية ,التي تتحكم بدرجة كبيرة على ميزان التجاري وميزان المدفوعات .

الإشكالية:

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها منطقة اليورو , ازدادت أهمية معرفة دول الاتحاد الاوروبي في ادارة هذه الأزمة ,ومن هنا يمكننا طرح اشكالية الدراسة كما يلي :

إلى أي مدى أثرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال متن هذا البحث وهي:

1- ما طبيعة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو؟ وما هي أهم أسبابها ؟

2- هل تطورت أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو ؟

3- ما هي آثار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1- انفجرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي، ولقد ساهمت الأزمة العالمية لعام 2008 في ازدياد العجز في الموازنات العامة في دول منطقة اليورو، وتعتبر هذه الأزمة مرآة عاكسة للممارسات الغير شفاف في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو وخاصة " اليونان".

2- تطورت أزمة الديون اليونانية وانتقلت إلى باقي دول منطقة اليورو إلى كل من إيرلندا، والبرتغال، وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو.

3- أثرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على انخفاض الصادرات الجزائري وأدت كذلك إلى ارتفاع الواردات بزيادة النفقات الجزائرية، مما أدى إلى أكبر عجز في الميزان التجاري الجزائري خلال عام 2009.

أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

✓ تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وحدود الوسائل الكفيلة بعلاجها.

- ✓ رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الاقتصاد الوطني عن التصدير.
- ✓ التعرف على اثار الازمة وانعكاساتها على منطقة اليورو وعلى الاقتصاديات العربية .
- ✓ تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية للميزان المدفوعات في الجزائر.

صعوبات الدراسة :

اهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة اعداد البحث تمثلت في :

- التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات .
- صعوبة التنقل والبحث عن المصادر
- غلق المؤسسات والمكتبات التي تمكننا من الحصول على المراجع والوثائق المتعلقة بالمذكرة بسبب جائحة وباء كورونا .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي ضربت اقتصاد يلتف حوله العديد من دول العالم، ويعتبر الإتحاد الأوروبي موطن « اليورو » الذي تسعر به وودات و صادرات العديد من الدول المغرب العربي وخاصة النفطية منها، مما يشكل خطرا على الموارد التي تتشكل بنسبة كبيرة من عملة اليورو الذي ربما تدهور في قيمته مما يشكل خطرا على الاحتياطيات التي تملكها تلك الدول، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي من المحتمل أن يسود لفترة طويلة.

حدود الدراسة :

بهدف معالجة الإشكالية محل الدراسة وتحقيق الأهداف، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقاً ومركزاً وغير متشعب، قمنا بوضع حدودا وأبعادا لدراسة الموضوع، وتتمثل هذه الحدود فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية للدراسة:** تهتم هذه الدراسة إلى كيفية بروز أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والتطورات التي عرفت في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة وأهم الآثار الناجمة عنها، كما تهتم هذه الدراسة بآثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان التجاري الجزائري.

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** وسيتم اختيار الحقبة الزمنية لدراستنا لهذا الموضوع بين (2008-2018)، نظرا لما تضمنته من محطات تاريخية هامة ومفصلية لإبراز مكامن الإشكال والغموض حول الظاهرة المدروسة.

المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي:** الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثل في الجوانب النظرية لظاهرة الأزمات المالية التي تتكرر باستمرار، ويستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

✓ **المنهج التاريخي:** وهو منهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي، ويتجلى ذلك بتركيز على كرونولوجيا أهم الأزمات المالية السابقة و المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث.

✓ **المنهج التحليلي:** الذي سنقوم من خلاله بتحليل التطورات الخاصة بتفاعل مفرزات أزمة الديون السيادية الأوروبية مع عناصر ميزان التجاري الجزائري ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني.

المبررات العلمية لإختيار الموضوع :

تتمحور المبررات العلمية التي دفعتنا لتناول موضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية حول النقاط الآتية:

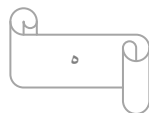
✓ إن محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية باعتبارها تتكرر بصفة شبه دورية واستخلاص أهم الدروس والناتج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع.

✓ كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرباته تدعو للبحث فيه.

✓ كون الأزمة الديون السيادية الأوروبية أول أزمة مالية في أوروبا بعد الوحدة النقدية بهذا الحجم وهذه الانعكاسات يشهدها العالم المعاصر بعد أزمة الكساد الكبير وأزمة المالية العالمية.

✓ الفضول العلمي لدى الطلبة في البحث في هذا الموضوع للإطلاع على حقائق هذه الأزمة، والبحث في أبعادها وامتداداتها التاريخية، كما كان لتوافق هذا الموضوع مع طبيعة التخصص :مالية وتجارة دولية دور هام من أجل إثراء الرصيد المعرفي للطلبة.

الدراسات السابقة:



في حدود علم الطلبة أنه إلى جانب البحوث العلمية التي تناولتها العديد من المنشورات العلمية والمداخلات التي تمت في مختلف الملتقيات الدولية، هناك ثلاثة دراسات وهي :

✓ بوصيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي " دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010_2011، وقد جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكتلات الاقتصادية في نشر الازمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه اخذت بذلك الاتحاد الاوروبي كنموذج للدراسة وتوصلت في الاخير ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية عامل مساعد على انتشار الازمات المالية فكلما كان معامل الارتباط بين دول التكتل كان انتقال الازمات اسرع .

✓ احميمة خالد، ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012_2013، تناول الباحث في دراسته تأثير ازمة منطقة اليورو على اقتصاد دول المغرب العربي وبالتحديد ميزان مدفوعاتها، واستنتج من الدراسة الى ان تأثير ازمة الديون السيادية على اقتصاد دول المغرب العربي كان عبر العديد من القنوات منها تدفق الاستثمارات وتذبذب اسعار النفط وأسعار الواردات .

✓ رواق خالد، اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012_2013، وتهدف هذه الدراسة الى اظهار اثر ازمة الديون السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الوحدة النقدية الاوروبية من جهة اخرى وفي الاخير توصلت هذه الدراسة الى ان ازمة اليونان كشفت عن قصور الوحدة النقدية الاوروبية ودول الاتحاد النقدي واليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الاتحاد .

تقسيمات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة.

في المقدمة : تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهداف , وأهمية والحدود المكانية و الزمنية للبحث , بالإضافة إلى المنهج المتبع والمبررات العملية لاختيار الموضوع البحث مع تناول الدراسات السابقة التي تطرقت لإشكالية البحث .

في الفصل الأول : حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو , من خلال مبحثين، فتناولنا في المبحث الأول ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وأما المبحث الثاني فتطرقنا إلى تطور أزمة الديون السيادية في باقي دول منطقة اليورو، وتناولنا كذلك برامج وخطط الانقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة الأزمة .

وأما في الفصل الثاني : حاولنا التطرق إلى دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)، من خلال مبحثين، فتطرقنا في المبحث الأول إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر، وأما في المبحث الثاني فتناولنا أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر، وتم التركيز على أثر الأزمة على الصادرات والواردات الجزائرية ،بالإضافة إلى أثر الأزمة على الميزان التجاري في الجزائر .

وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الأول :

الاسس النظرية لازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

تمهيد:

لم يكد ان ينتهي العقد الاول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في طاحونة ازمة تعتبر الأسوأ في تاريخه إلا وهي ازمة الديون السيادية الاوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على ازمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحد لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو الستة عشر امام تداعيات الازمة المالية العالمية وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف. وفي الواقع ظهرت بوادر الازمة في الازمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما اعلنت اليونان عن خطة الموازنة العام للعام المالي الحالي وذلك كي تتجنب الوقوع في الافلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الامر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار ان ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم انهيارها.

ويمكن القول ان ازمة الديون اليونانية الحالية تعد من اكبر تحديات الاتحاد الاوروبي، وتحديدًا منه النظام النقدي الموحد "اليورو" لما يمكن ان تؤدي اليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى الى بعض بلدان الاتحاد الاوروبي لا سيما منها البرتغال وايرلندا واسبانيا وبدرجة اقل ايطاليا، ووضعت احتمالية تفهقره الى مراحل ادنى من تلك التي وصل اليها بداء من تفكك النظام النقدي الموحد "اليورو".

نحاول خلال متن الفصل تناول ماهية الديون السيادية في منطقة اليورو ومن ثم التطرق الى تطورات الديون السيادية في باقي منطقة اليورو، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: ماهية ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

المبحث الثاني : تطورات الديون السيادية في باقي منطقة اليورو.

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

تعتبر أزمة الديون السيادية في اليونان أزمة أوروبية أو على الأقل أزمة تعني بدول منطقة اليورو التي تعرضت وحدتها النقدية "اليورو" الى أكبر هزة بسبب هذي الازمة، وهناك تخوف من ان هذي الاخيرة ستلحق الضرر بمنطقة اليورو وبمكانة عملتها كعملة عالمية مقابل العملات العالمية الاخرى.

المطلب الاول: مفهوم الديون السيادية

الفرع الأول: الديون السيادية

- الدين السيادي هي الديون المرتبطة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ اغلب هذه الديون شكل سندات وعندما تقوم هذه الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك طريق لا ثالث لهما، اما طرق سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وفي هذه الحالة يسمى دينا حكوميا، او تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار او اليورو.¹

- شاع استخدام مصطلح الديون السيادية sovereign debts خلال الزمة الاقتصادية، فعندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سنداتها فإنها تكون دائما امام خيارين :

اولا :ان تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الاصدار "الدين الحكومي" "government debt" او ان تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل: الدولار او اليورو ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي" "sovereign debt".²

¹ الزهرة بوازدية، شفاء حمد، من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 ماي، 2013، ص: 05.

² مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال - جامعة بسكرة - العدد 01 / 2016.

الفرع الثاني :خصائص الديون السيادية .

من اهم خصائص هذا النوع من الديون السيادية ما يلي:

- الديون السيادية هي ديون امانة بشكل عام، غير ان ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الاسواق الكبيرة جدا وهذا في حالة تعرض احدى الدول المدينة الى ازمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون.
- تتميز الديون السيادية بانها تحقق اقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لاقتراض الحكومات بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الاعمال الخاص.³

الفرع الثالث :تعريف الديون السيادية .

يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتصدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك ان توقف الحكومة عن السداد، او نشوء اشارات تشير الى ذلك، يؤدي الى فقدان المستثمرين في الاسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتهما في المستقبل .⁴

المطلب الثاني :ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

في ضوء التداعيات والانعكاسات المالية والاقتصادية الخطيرة للأزمة، فقد برزت في العام 2010 وتفجرت المرحلة الثالثة لهذه الأزمة وهي أزمة الديون السيادية، وكانت هذي الأزمة قد بدأت بأزمة الديون السيادية في اليونان، وامتدت بعدها إلى عدد من الدول (خصوصا دول منطقة اليورو) مثل: البرتغال وايرلندا وإسبانيا

³ نادية بلورغي، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الاورو ومتوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 60-61 .

⁴ محمد ابراهيم السقاما هي الديون السيادية، مقال متوفر على الموقع الالكتروني :

وإيطاليا وغيرها، كما عانت الولايات المتحدة من أزمة واضحة في الديون، وقد برزت هذي الأزمة بصورة حادة في العام 2011، وقد ترتب عليها خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية.⁵

الفرع الاول: تعريف أزمة الديون السيادية :

تحدث أزمة الديون اما عند ان يتوقف المقرض عن سداد او عندما يعتقد المقرضون ان التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة .
اما أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايد مستمر في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة "غير قابلة لسداد" ما يؤدي في النهاية بالدولة الي توقف عن خدمة ديونها واعلان عجزه او حتى افلاسها.⁶

أزمة الديون السيادية: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة.⁷

الفرع الثاني: معاهدة (ماستريخت) إتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية:

رسمت معاهدة " ماستريخت " الطريق لإقامة "الاتحاد الأوروبي"، فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الإثنى عشر الأعضاء على إتفاقية تأسيس "الاتحاد الأوروبي"، والتي تم التوقيع عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993.
واستهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد أقصى وإقامة إتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة.(حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما).⁸

وفي مطلع ماي 1998 قرر مجلس الوزراء الإتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشر دولة أوروبية للانضمام للترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحا

⁵ يوسف أبو فار، الأزمات المالية والاقتصادية، جامعة الخليل، فلسطين، 2015، ص: 117.

⁶ مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال -جامعة بسكرة - العدد 01/ 2016.

⁷ رئيس حدة، الآثار الاقتصادية لأزمة العقود القارية ب الو.م.أ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 16.

⁸ أوكار غورلار، انكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003، ص 16.

ب: " منطقة اليورو " ابتداء من أول جانفي 1999 ، هذه الدول هي : فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اسبانيا ، النمسا ، بلجيكا ، ايرلندا ، فنلندا ، البرتغال ، لوكسمبورخ ، هولندا ، وفي جانفي 2001 استطاعت اليونان أن تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية للانضمام إلى منطقة اليورو ، وليصبح عدد الدول الأعضاء فيها اثني عشر دولة⁹ .
و من أبرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت ما يلي :

- السعي لإقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي؛
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛
- تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل 1 جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة¹⁰؛

الفرع الثالث: أهم أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية:

بصورة عامة ، يمكن القول أن هناك أسباب كثيرة كانت وراء أزمة الديون السيادية الأوروبية ، ومن أهم هذي الأسباب:

- عدم التزام بعض دول منطقة اليورو بمعايير ماستريخت.
- أزمة الرهن العقاري وتداعياتها ، وعدم الاستجابة الفاعلة فور وقوع الأزمة المالية العالمية خصوصا بعد إفلاس بنك ليمان برذرز.
- إفرازات وانعكاسات الليبرالية الجديدة على مدار عقود من الزمن.
- عدم وجود حكومة أوروبية مركزية (حكومة مشتركة).

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدين السيادية:

يذهب الرأي السائد في الدراسات التي تتناول التمويل الدولي إلى أن ارتفاع مستويات الدين الخارجي يقوض الأداء الاقتصادي ، لأن ذلك بمثابة ضريبة على مشروعات الاستثمار في المستقبل ويقيد تمويل تلك المشروعات (Krugman ، Sachs ، 1988 ، 1989b) ولكن العجز المالي ومن ثم الدين العام للدولة ليس ضارا على طول الخط ، بل إنه في الكثير من الأحيان يصبح ضرورة ، مثل العجز الذي تحققه الدولة لكي ترفع به

⁹ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 203.

¹⁰ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 145.

معدلات التوظيف، وتقاوم ارتفاع معدلات البطالة، حيث يصبح العجز من أدوات صناعة الرفاهية في المجتمع وتحسين مستوياتها، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين يعتمد إذن على السبيل الذي تم استخدامه فيه ويمكن إنجازها فيما يلي:

اولا: الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدنيه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقتض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلبا .

ثانيا: الأثر على المالية العامة: ويظهر ذلك من جانبين الجانب الأول أن الدين السيادي يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني: فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.¹¹

ثالثا: ثمة علاقة بين الديون وأعباء خدمتها ومعدل الادخار المحلي: إذ تمثل خدمات الدين ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي الجزء المقتطع من الناتج أي من الدخل لسداد الدين والفوائد، وعليه فإن العلاقة عكسية بين مقدار هذا الجزء المقتطع وبين معدل الادخار المحلي.¹²

رابعا: الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في كثير من الدول نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة، وهذا فضلاً على أن الاقتصاد يتحمل الفوائد لصالح المستثمرين من الخارج.¹³

خامسا: الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقرضة فإن الجيل

¹¹ رواد خالد، اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 63 .

¹² طلال أبو غزالة، رمزي زكي، **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**، مكتبة الفكر العربي، الاردن، 1987، ص: 30 .

¹³ رواد خالد، مرجع سابق، ص: 64 .

التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض اللاحقة.

الفرع الخامس: إجراءات وتوجهات أوروبية لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية:

إضافة الى الجهد الأوروبي الذي تجسّد في إنقاذ الدول المتعثرة في منطقة اليورو من خلال مليارات اليورو هات (كاليونان وإيرلندا والبرتغال...)، فقد تم اعتماد مجموعة من الإجراءات لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، ومن ذلك (على سبيل المثال لا الحصر):

أ- إعادة رسملة البنوك: خلال الربع الأخير من العام 2011 أقرّ الاتحاد الأوروبي خطة خاصة بإعادة رسملة البنوك لتكون قادرة على التصدي لأزمة الديون السيادية التي عانت منها مجموعة من الدول الأوروبية، وقد تم اتخاذ قرار يلزم البنوك الأوروبية الكبرى بزيادة رأسمالها لتكون قادرة على استيعاب الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، ولذلك فقد تم إلزام البنوك بتعزيز احتياطياتها من رأس المال كضمانات كافية تحميها من الخسائر المحتملة الناجمة عن منح قروض لدول متعثرة ضمن دول منطقة اليورو، وقد أقرت الهيئة المصرفية الأوروبية خطة تجعل البنوك تحتفظ بنسبة 9% من رأسمالها الأساسي كاحتياطي نقدي (النسبة السابقة كانت 5%). وقد تم تخصيص مبلغ 106 مليار يورو لهذا الغرض.¹⁴

ب- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (آلية الاستقرار المالي الأوروبي): تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد خصص صندوقاً للإنقاذ المالي لمواجهة تداعيات وآثار الأزمات التي هزت مجموعة من الدول الأوروبية، وهو صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (أو آلية الاستقرار المالي الأوروبي). وبلغت قيمة رأسمال هذا الصندوق 440 مليار يورو، ثم تم الاتفاق على زيادته إلى تريليون يورو في أواخر تشرين الأول عام 2011.

ت- التطبيق الفاعل للحكومة الاقتصادية: اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بوضع مجموعة من الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي تعزز تطبيقات الحكومة الاقتصادية (خصوصاً في منطقة دول اليورو)، وقد تم تعزيز التنسيق الاقتصادي والمالي وتعزيز الرقابة المالية بين هذين الدول بما يكلف أداءً مالياً واقتصادياً أفضل.

¹⁴ نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010، ص 3.

وقد نادى بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي بضرورة إدخال بعض التعديلات على معاهدة لشبونة (هذه المعاهدة تعدّ الدستور الفعلي لدول الاتحاد الأوروبي).

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو ناجمة عن أسباب متعددة، وأهم هذه الأسباب هو عدم وجود حكومة مركزية تكون قادرة على تنفيذ المبادئ والسياسيات المتفق عليها، حيث أن الوحدة النقدية ومضامين اتفاقية ماسترخت تحتاج إلى حكومة مركزية قوية لرفض وضمان تطبيقها في ظل الأزمات. وقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن هناك صعوبة كبيرة تواجه نجاح الاتحاد النقدي (الوحدة النقدية) في ظل عدم وجود تكامل سياسي وحكومة مركزية.

ث- توجه أوروبي ظهر خلال عام 2011 لإجراء بعض التعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي:

في ضوء أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها الحادة فقد ساد توجه بين دول الاتحاد الأوروبي (خلال الربع الأخير من عام 2011) لإجراء بعض التعديلات للقواعد ذات العلاقة من خلال تعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي أو على الأقل بين دول منطقة اليورو فقط في ظل معارضة بعض الدول (مثل بريطانيا) لإجراء تعديلات شاملة وكبيرة على معاهدة الاتحاد الأوروبي.¹⁵

وأكدت الدول التي تؤيد التعديلات (مثل ألمانيا وفرنسا) أن هذه التعديلات هي ضمانة للمحافظة على الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو من التفكيك والتمزق والانهيار.

وقد اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على ضرورة وجود ميثاق مالي جديد قادر على معالجة ما نجم عن الفجوات السابقة من خلل وأزمات، وقادر على تشديد القواعد المنظمة لشؤون الموازنات، وقادر على رقابة ديون دول منطقة اليورو. وقد اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على أن يجري تطبيق العقوبات بصورة تلقائية على الدول التي تخالف قواعد الموازنة ما لم يتم تعطيل هذي العقوبات بأغلبية مشروطة أو بثلاثة أرباع الدول الأعضاء.

ج- العمل على تحفيز الاستثمار في منطقة اليورو: إن الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي سادت الاتحاد الأوروبي جعلت هذا الاتحاد يتجه لطلب المساعدة من الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطات ضخمة جدا تبلغ حوالي ثلاثة تريليون دولار، وهذه الدولة هي الصين (تجدر الإشارة إلى أن حجم الاقتصاد الصيني هو الثاني على مستوى العالم،¹⁶ وهذا الاقتصاد يتمتع بوفرة ضخمة في السيولة المالية حسب عدة إحصاءات آخرها إحصاءات

¹⁵ نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 4.

¹⁶ نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 5.

عام 2012)، وقد قامت فرنسا في أواخر شهر تشرين الأول عام 2011 بتوجيه دعوة إلى الصين تطالبها فيها بحشد وتعزيز الدعم لتحقيق الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي (خصوصا دول منطقة اليورو). ولا يخفى على المحللين أن الصين لن تقدم الدعم المالي للاتحاد الأوروبي إلا إذا حصلت على الثمن الكافي والمطلوب، وهذا الثمن هو ثمن اقتصادي وثن سياسي، وكانت هذه الأزمة فرصة للصين لتحقيق هيمنة اقتصادية وهيمنة سياسية على مستوى العالم تجعلها في وضع يفوق وضع الاتحاد الأوروبي، وتجعلها ندا قويا للولايات المتحدة الأميركية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحب بدخول صناديق الاستثمار السيادية من خارج أوروبا للاستثمار فيها، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك (مثل استثمار صندوق الاستثمار السيادي القطري في أسهم شركة فولكس فاجن، واستثمار الصندوق السيادي لسنغافورة في بنك سويسرا، وغير ذلك...). وفيما يتعلق بالصين، هناك الكثير من المحللين الاقتصاديين والسياسيين الذين حذروا من الاستثمارات الصينية في الدول الأوروبية المتعثر إذا كانت هذه الاستثمارات مصحوبة بأجندات سياسية وليست مجرد استثمارات اقتصادية بحتة، وأشار هؤلاء المحللون إلى أن هناك صناديق استثمارية سيادية تستثمر في أوروبا دون أجندات سياسية .

وقد وضعت الصين تصوراتها وشروطها الخاصة قبل الاستثمار في صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (آلية الاستقرار المالي الأوروبي)، وركزت على الحصول على مقابل مناسب لاستثماراتها في أوروبا، وهذا المقابل الاقتصادي السياسي يأتي ضمن محاور ومحالات متعددة، ومن ذلك:

- الحصول تأييد الاتحاد الأوروبي لمقترح الصين المتعلق بإجراء تعديلات في قوانين صندوق النقد الدولي، وهذه التعديلات تعطي الصين صلاحيات وأدوارا أفضل في رسم وتوجيه السياسة المالية العالمية.¹⁷
- تعجيل اعتراف الاتحاد الأوروبي بالسوق الصينية كسوق عالمية بحيث يتم هذا الاعتراف مع بدء استثمارات الصين في أوروبا (وليس في العالم 2015 وهو الموعد الذي حدته منظمة التجارة العالمية).
- ضمان فعالية (آلية) الاستقرار المالي الأوروبي بحيث يتم توجيه جهود وأنشطة وسياسات واستراتيجيات هذا الصندوق نحو تحقيق الأهداف المحددة له.
- ضمانات مقدمة من الأوروبيين إذا فشل هذا الصندوق (خصوصا من ألمانيا وفرنسا).

¹⁷ نشرة صندوق النقد الدولي، نفس المرجع السابق، ص: 7 .

الفرع السادس: مسارات مقترحة تساعد على الخروج من أزمة الديون السيادية الأوروبية:

بعد وقوع أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد أكد كثير من الباحثين والمحللين الاقتصاديين على أن التخلص والخروج من هذه الأزمة يحتاج إلى سنوات، وقد أوصى هؤلاء الباحثون والمحللون بمسارات كثيرة ومتعددة تساعد على الخروج من هذه الأزمة وتقليل آثارها وانعكاساتها السلبية على دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي، ومن أهم هذه المسارات:

- 1- تحقيق زيادة كافية في رؤوس أموال البنوك الأوروبية لزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر.
- 2- العمل الجادّ على تذليل وإزالة الحواجز التنظيمية الكامنة بين البنوك الأوروبية و تفعيل علاقاتها مع بعضها البعض لتكون أكثر قدرة على التصدي للأزمات المالية والاقتصادية.¹⁸
- 3- تصميم وبناء نظام فاعل للرقابة والضمانات المتبادلة بين جميع دول منطقة اليورو لزيادة قدرات هذه البنوك لمواجهة الأزمات المحتملة.¹⁹
- 4- تدخل البنك المركزي لمواجهة المخاطر المرتبطة بأزمة الديون السيادية، مع وجود الصلاحيات الكافية والمركزة على أسس قانونية.²⁰

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية اليونانية

قبل الحديث عن الأزمة الاقتصادية اليونانية والولوج إلى ما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان العالم العربي نستعرض بإيجاز شديد أهم ملامح الدولة اليونانية.

الفرع الاول: أهم ملامح الدولة اليونانية.

تقع اليونان ضمن منطقة البلقان الجنوبي في جنوب شرق أوروبا وظلت لفترة طويلة تمثل أحد البلدان الأوروبية الأساسية واستطاعت إحراز مكانة اقتصادية مرموقة.

¹⁸ عبد المطلب عبد الحميد، ادارة ازمات العولة الاقتصادية، اسكندرية جمهورية مصر العربية، 2014، ص. 301.

¹⁹ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، المرجع السابق، ص 382-383.

²⁰ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، المرجع السابق، ص 384-385.

يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل، هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشر مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

تمثل اليونان عضواً فعالاً في كبرى المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

تبلغ مساحة اليونان 131990 كم مربع ويبلغ عدد السكان 11.4 مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فبلغ سنة 2011 في وحده الأعلى 343 مليار دولار وفي وحده الأدنى 339.2 مليار دولار وعلى هذا الأساس يبلغ دخل الفرد السنوي نحو 30681 دولار.

الفرع الثاني: تشخيص الخلفية الاقتصادية لازمة الديون السيادية في اليونان.

لقد أدى تحمس الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لاستفتاء شروط الانضمام لليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك القيام بتلفيق بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تعلن في وقت متأخر عن حقيقة وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقة صادمة في كثير من هذه البلدان خاصة في اليونان.

وقد دخلت اليونان منطقة اليورو يوم 1 جانفي 2001 كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية، وقبلت فوراً بحاجز 3% المحدد لعجز الميزانية المقررة والمتفق عليه في اتفاقية ماستريخت، وتعود بدايات الأزمة حسب العالم الأمريكي إيرين ستيل زر إلى إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق، وبمساعدة من البنك غول دمان ساكس Goldman Sachs وغيره من البنوك.²¹

انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاءً حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف بنك غول دمان ساكس حالياً بأنها كانت تفتقر الشفافية المطلوبة. وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات

²¹ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، المرجع السابق، ص 388.

زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وهي ما يقل كثير عن سقف 4% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة 'ماستريخت'. ويؤكد هايز فيرنر سن أن ذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع. وبعد أن طبعت أوراق اليورو بزخارف يونانية ووزعت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يورو ستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3.3 % في عام 1999. ورغم ذلك فإن رقم المعدل كان أيضا مفرطا في السخاء، وفي وقت لاحق تراجعت عنه اليورو ستات.

لقد كان حجم الدين الحكومي لليونان عند انضمامها إلى منطقة اليورو سنة 2001 مرتفعا جدا حيث قدر بـ 101% وهذا يعني أنها لم تستوفى معايير الانضمام المتفق عليها في اتفاقية ماستريخت والمقدر بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم يتم التصريح بالقيمة الحقيقية للعجز فقد تم إخفاء الحقيقة وتم إظهار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها.

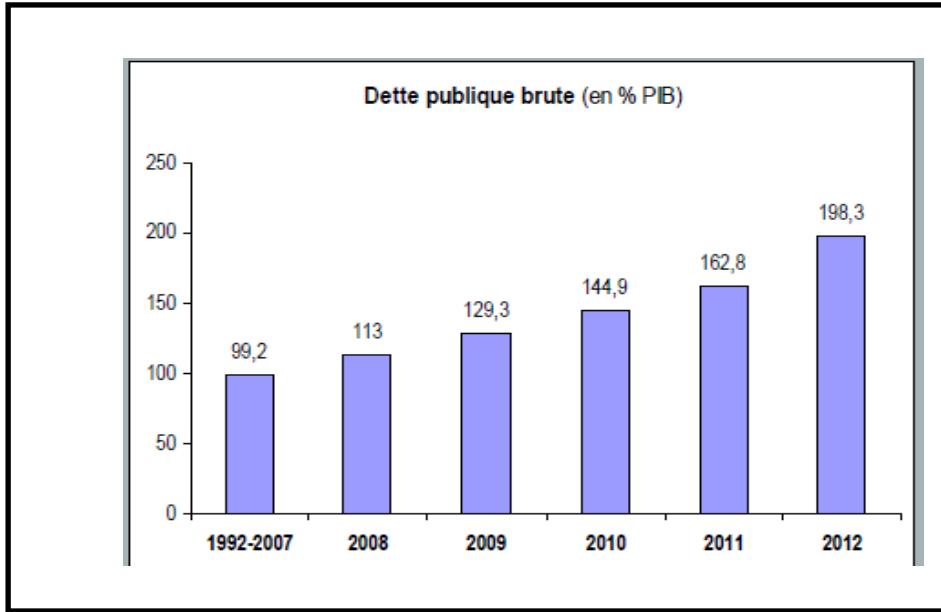
يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوما هاما في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن ارقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز حقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8 من الناتج المحلي الإجمالي بدل 3.6%.

بعد هذي التصريحات، بدأت حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو، بالقلق بشأن قدرة الحكومة اليونانية على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009، قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية (Ficha، Standard & Poor's، Moody's) بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني، ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي تزرع تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي دول الجنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة، هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الاتحاد الأوروبي. ويمكن توضيح تطور الدين الحكومي لليونان.²³

²² يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، المرجع السابق، ص 386-387.

²³ D'austerité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs, INE-GSEE, Bruxelles, 28/02/2012, p5.

الشكل رقم: (1-1) تطور الدين الحكومي لليونان



Source: Christos Triantafillou , Crise de la dette et programmes

لقد ارتفعت الديون السيادية اليونانية خلال الفترة 1980 إلى 1992 من 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980 إلى 98% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وقد بقيت عند هذه المستويات خلال الفترة 1992/2007، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أي زيادة في مستوى الدين العام كانت تغطى بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع ظهور أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 وصل إجمالي الدين العام إلى حوالي 113% من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل حوالي 198.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 بزيادة تقدر بحوالي 75.48% مقارنة بسنة 2008، ويرجع السبب الرئيسي في تفاهم هذه الديون إلى الانفاق الكبير الذي كان يفوق بكثير مستوى الدخل.²⁴

²⁴ مناصر انوار، مرجع سابق، ص: 99 .

إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة أيضا بارتفاع في معدل البطالة ارتفاع في نسبة العجز في الميزانية العامة، حيث وصل معدل البطالة إلى نحو 10 في المائة، وعجز الميزانية إلى نحو 14 في المائة نهاية عام 2009، وهو ما يعني أن سياسات التقشف المالي كحل لمواجهة مشكلة الديون ستعمل على تعميق الأزمة أكثر، ومن ثم ليس أمام اليونان الحصول على مساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج للإصلاح لتجاوز هذه الظروف أو إعلان الإفلاس والتوقف عن سداد الديون.

حيث إن السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة اليونان مشكلة الديون تتمثل في خفض عجز الموازنة من 14 في المائة إلى نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الدين من 120 في المائة إلى 60 في المائة، (كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الوحدة النقدية الأوروبية)، لكن المؤكد أن خفض عجز الموازنة بنسبة 11 في المائة يتطلب خفضا هائلا في الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة وزيادة مدفوعات إعانة البطالة للعاطلين عن العمل، أي أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى المجتمع اليوناني، وستؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك لأن السياسة النقدية التي تلتزم بها اليونان ترسم في البنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية ترسم لديها، أي أن اليونان لا تملك خيار خفض قيمة العملة لزيادة الصادرات ورفع معدلات النمو لمواجهة مشكلة الديون السيادية.²⁵

المطلب الرابع: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية:

تعددت أسباب أزمة اليونان السيادية بين داخلية وخارجية يمكن ايجازها فيما يلي :

الفرع الأول: أسباب وعوامل داخلية:

- تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة لتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المنافسة مع الواردات.

²⁵ مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال - جامعة بكرة - العدد 2016/1 م

- عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في GIIPS، وبدلاً من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات ال GIIPS في الانفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان.
- منذ عام 2001 كانت اليونان تعاني من متوسط عجز ميزانية سنويا 5% وعجزا في الحساب الجاري 9 % وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعة للانضمام للاتحاد الأوروبي 2 % و 1 % على التوالي.²⁶
- كانت اليونان تقدر أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد النقدي، وهو ما جعلها تعاني الآن من ما يقرب 300 مليار يورو ديون، مما أدى إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا للظهور على سطح أيضاً.
- تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية ل 115 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.

الفرع الثاني: أسباب وعوامل خارجية :

- ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصادات اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا (GIIPS) عندما تم طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً.
- ارتفعت الصادرات بحدة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وهولندا، وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في GIIPS واشباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسع الاتجاهات التنافسية لأوروبية.
- ازدهار الطلب المحلي في GIIPS بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية، وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية، كذلك، وتعزز هذا الاتجاه بصرامة أسواق العمل في معظم دول GIIPS فضلاً عن ظهور انخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة قطاعات التصدير من الولايات المتحدة واليابان والصين، ما خلق مشاكل القدرة التنافسية ال GIIPS.²⁷

²⁶ أحمد السيد على، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول السعودية، العدد 41، مارس 2010، ص: 21.

²⁷ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة (تختبر الأزمة الاقتصادية العالمية تلاحم الاتحاد الاوربي)، مجلة التنمية والتحول، العدد 2، المجلد 46، يونيو 2009، ص 9.

- قاد تحسين الثقة وانخفاض اسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في GIIPS كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي لها.²⁸
- اندلاع الأزمة المالية العالمية حريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة لكثير من البلدان، بما في ذلك عدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فالركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية وضع ضغطا على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان.
- أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الامم الأوروبية في GIIPS لأنها سقطت في الركود وانهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية.
- انخفضت اسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17 % في 2010، مع خسائر أعلى عموما في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي. كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.²⁹

المبحث الثاني: تطور أزمة الديون السيادية الي باقي دول منطقة اليورو

بدا ظهور أزمة الديون السيادية الى السطح في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حيث انطلقت شرارة الأزمة من اليونان وكانت هي اول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، لتطال بعدها ايرلندا والبرتغال، والتي مالبثت ان امتدت الى عدة دول اوروبية اخرى، اصبحت خطرا يهدد بالانتشار في ايطاليا واسبانيا، وهما يحتلان الرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.³⁰

²⁸ درويش عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 يونيو/حزيران، 2012 .

²⁹ بوصيخ صالح رحمة، دور الاتحاد الأوروبي في ادارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، العدد 01، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 132 – 133 .

³⁰ مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، اصدار سنوي، العدد (19)، لعام 2011، ص: 17 .

المطلب الاول : ازمة الديون السيادية في ايرلندا والبرتغال

الفرع الأول : ازمة الديون السيادية في ايرلندا

تعد ايرلندا ثاني اكبر الدول في منطقة اليورو بعد اليونان التي تسببت في نشؤ ازمة الديون السيادية فقد تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل الى نسبة 9.6 % في الفترة 1995-2000، كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها في المانيا الى ادنى مستوياته في عالم 2005، كما زادت الاجور بنسبة 13% إلا ان النمو السريع والسياسة النقدية الاوروبية ساهمت في وضخ المزيد من النقد الاجنبي في القطاع المالي، مما ادى الى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت اسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية إلا انه من الملاحظ ان أكثر القطاعات تأثرا كان القطاع المالي، حيث انخفضت الاسهم المالية الى أكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك الى ما يصل الى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الاعلان عن تأميم البنك الانجليزي الايرلندي الذي تكبد خسارة قدرت بنحو 12.7 مليار يورو³¹

بحيث كشفت الازمة المالية الايرلندية الاخيرة عن المآزق الذي يعيشه الاقتصاد الاوروبي عموما وتعتبر كتأكيد لازمة التي تعاني منها منطقة اليورو، حيث اعلنت ايرلندا عن عجز في ميزانيتها فقر من 14.3% عام 2009 الى ما يناهز 32.4% من قيمة نتاجها المحلي الاجمالي في 2010، كما كشفت ذات الدولة من صعوبات مالية التي يواجهها جهازها البنكي الذي اصبح يتكبد تفاقم في الديون المشكوك في استرجاعها بسبب المضاربة بالقطاع العقاري، ليصبح غير قادر على تحويل الاقتصاد الأيرلندي من اجل تجنب الحكومة الايرلندية عواقب الخلل في هياكل المصارف المالية ضخمت مئات ملايين من اليورو من اجل دعم القطاع المصرفي، كما اعتمدت خطة قاسية للتقشف الا ان ذلك ادى في المقابل الى ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض ويحدث الامر نفسه مع كل من اسبانيا والبرتغال ان وصل سعر الفائدة على السندات الاسبانية والبرتغالية الى ما فوق 7.5% على التوالي.³²

³¹ Dadush, U., Paradigm Lost **The Euro in crisis** carnegie endowment for international peace, Washington, 2010, pp, 45-47.

³² اجمية خالد، (ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي =دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011=)، شهادة الماجستير . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2013 . ص46-47 .

الجدول رقم: (1-1) يمثل ازمة الديون في ايرلندا ما بين 2009-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان السنة
2، 2	1، 1	7، 0	4، 1	-8، 0	-5، 5	الناتج المحلي الاجمالي %
1، 120	2، 122	2، 117	4، 106	2، 92	9، 64	الدين الاجمالي للحكومة %
4، 25	8، 24	9، 23	0، 23	8، 22	1، 20	الميزان التجاري %
9، 0	1، 0	-0، 1	-1، 2	-2، 4	-1، 8	معدل العمالة %

p :75. ، Winter 2013 ، European Economic Forecast ،Source : European Commission

الفرع الثاني :ازمة الديون السيادية في البرتغال.

تفاقمت ازمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011، استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "جوزية سو كراتيس" من منصبه بعد رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف الى تجنب عملية خطة الانقاذ ونتيجة لذلك كانت ادارة الحزب الاشتراكي المؤقتة اي خيار سوى الحصول على حزمة الانقاذ من الاتحاد الاوروبي، والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض وإعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال، وتم الاتفاق على برنامج انقاذ ب 78 مليار يورو في اوائل شهر ماي، على خطة انقاذ من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي من اجل تحقيق الاستقرار في اوضاعها المالية، والذي يركز على ثلاث ركائز للاقتصاد البرتغالي:

✓ التكيف المالي - تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي - تحسين القدرة التنافسية³³

³³ مناصرة انوار ، انعكاسات ازمة اليونان علو دول منطقة ليورو، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017، ص : 82 - 83 .

الجدول رقم: (1- 2) يمثل ازمة الديون في البرتغال ما بين 2009- 2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البيان						
الناتج المحلي الاجمالي %	-9 ، 2	-1.9	-6 ، 1	-2 ، 3	-9 ، 1	8 ، 0
الدين الاجمالي للحكومة %	2 ، 83	5 ، 93	0 ، 108	6 ، 120	9 ، 123	7 ، 124
الميزان التجاري %	-0 ، 10	-6 ، 10	-8 ، 7	-4 ، 4	-9 ، 2	-6 ، 2
معدل العمالة %	-6 ، 2	-5 ، 1	-5 ، 1	-3 ، 4	-7 ، 2	5 ، 0

Source : European Commission ، Winter 2013 ، p : 75 .

المطلب الثاني : ازمة الديون السيادية في ايطاليا واسبانيا

الفرع الأول : ازمة الديون السيادية في ايطالية .

توجهت انظار العالم في الايام القليلة الماضية الى إيطاليا وجميعها متخوفة من المصير المحترم للديون الإيطالية ومدى تأثيرها على الاسواق الأوروبية في اسواق المال العالمية.

بالفعل، هناك عدة اسباب تثير وتزيد من حدت المخاوف من تأثير ازمة ارتفاع الدين العام الإيطالي وهي :

أ- تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010.

ب- تعد إيطاليا من أكبر الاسواق في العالم اصدارا للسندات الحكومية، وأي اخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي الى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12% .

ت- الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل الى 2.2 تريليون دولار في عام 2011، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011.³⁴

ث- تخفيض "ستاندرد اند بور" تصنيف ايطاليا مستوى واحد من "A-1" الى "A-1" معللة ذلك بعدم قدرة ايطاليا على خفض الانفاق العام وضبط اوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة.

ج- ان امتداد الازمة بتلك السرعة الى ايطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الاوروبية.³⁵

الجدول رقم: (1-3) يمثل ازمة الديون في ايطاليا ما بين 2009-2013

السنة البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي %	3، -7	0، -3	0، 4	1، -4	1، -4
الدين الاجمالي للحكومة %	53، 9	61، 5	69، 3	88، 4	95، 8
الميزان التجاري %	4، -0	4، -6	3، -8	2، -6	0، -4
معدل العمالة %	6، -5	2، -3	1، -7	4، -4	3، -1

Source : European Commission ، Winter 2013 ، p :55.

³⁴ أجمية خالد، مرجع سبق ذكره، ص:49.

الفرع الثاني :ازمة الديون السيادية في اسبانيا .

يحتل الاقتصاد الاسباني المرتبة الرابعة في منطقة اليورو وهنا تمكن اهمية اسبانيا وتأثيرها على منطقة اليورو، وقد وصل الدين الاسباني الى 820 مليار دولار في عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون اليونان وايرلندا والبرتغال مجتمعة، وغالبية ديون اسبانيا تحت السيطرة وهي ناتجة عن الانفاق العالي على القطاع العام .

واجهت اسبانيا ضغوطا من الدائنين لخفض العجز، وقد تفادت الحكومة ذلك في البداية لكنها اذعنت بعد ذلك للضغوط وطبقت اجراءات التقشف، ونجحت في خفض العجز من 11.2% في عام 2009 الى 9.2% في عام 2010 والى 8.5% في عام 2011، وبسبب الازمة المالية الاوروبية والإنفاق العالي لم تنجح اسبانيا في ائصال العجز الى 6% وهو الهدف المنشود نتيجة لازمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة واضطرت الحكومة الاسبانية الى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت اسبانيا الى 100 مليار دولار، حصلت عليها من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع ان ينخفض النمو الاقتصادي ليصل الى 1.7%، وان ترتفع البطالة الى 25%، وان يحدث هبوط في اسعار العقار، وعجز قد يصل الى 5.4%، وقد كانت البلاد على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداها.³⁶

الجدول رقم(1-4) يمثل ازمة الديون في اسبانيا ما بين 2009-2013

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
البيان	5، -5	1، 8	0، 4	2، -2	1، -0
الناتج المحلي الاجمالي %					

³⁶ رحال فاطمة، نادية بلورغي، "دور الاتحاد الاوروبي في ادارة ازمة الديون السيادية الاوروبية"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، بسكرة العدد 1|2016، ص 137 - 138.

الدين الاجمالي للحكومة %	116،	2، 119	7، 120	7، 127	1، 128
	4				
الميزان التجاري %	1، 0	-3، 1	-1، 1	2، 1	4، 2
معدل العمالة %	-1، 1	-3، 0	4، 1	8، 2	9، 0

p :51 ، Winter 2013 ، **European Economic Forecast** ،Source : European Commission

المطلب الثالث :برامج وخطط الانقاذ الاوروبية والدولية لواجهة الازمة

تتمثل خطة الانقاذ الأوروبية في برنامج المساعدات المالية للدول منطقة اليورو الواقع في أزمة الديون السيادية، وتقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وتتمثل هذه الخطة في:

الفرع الأول :خطة الانقاذ لايرلندا

في 28 نوفمبر 2010 اتفق وزير ايرلندي مع المفوضية الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي، تم الاتفاق بإجماع على خطة إنقاذ لصالح ايرلندا بقيمة 85 مليار أورو للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي، وسيتم تمويل هذا البرنامج لإيرلندا على النحو التالي:

للمعاشات الوطنية اللجنة و الخزانة وزارة من ذلك و أورو ب 17,5 مليار الخطة هذه في ايرلندا مساهمة

التقاعدية لصندوق الاحتياطي.

أما الدعم الخارجي فكان على النحو التالي:

- مساهمة الصندوق النقد الدولي ب 22,5 مليار أورو؛
- مساهمة الآلية الاستقرار الأوروبي ب 22,5 مليار أورو؛
- مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) مع قروض ثنائية من المملكة المتحدة و الدنمارك و السويد 17.7 مليار أورو المملكة المتحدة ب 3,8 مليار أورو الدنمارك ب 0,4 مليار أورو السويد ب 0,6 مليار أورو، وتعتمد شروط هذا البرنامج على ثلاث ركائز و هي:
- التعزيز الفوري وإصلاح شامل للنظام المصرفي الإيرلندي (مبلغ مخصص ب 35 مليار أورو).
- إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط بحلول عام 2015 .
- تعزيز الإصلاحات النمو، لاسيما في سوق العمل للسماح للعودة إلى النمو القوي والمستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإيرلندي .³⁷

الفرع الثاني :خطة الانقاذ للبرتغال:

و بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أفريل 2011 وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي ب 78 مليار أورو، وكان يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال.

وكان تمويل البرنامج ثلاثي من قبل:

الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وصندوق النقد الدولي بمبلغ 26 مليار أورو و يقوم على ركائز التالية وهي:

³⁷ European Financial Stability Facility Op, Cit, p 15.

- إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، وذلك من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013 ؛
- زيادة كفاءة إدارة العائدات و تحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص؛
- إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة وتعزيز برنامج الخصخصة للشركات العامة؛
- تعزيز الإصلاحات التي من شأنها زيادة النمو والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي والصناعات والقطاعات السكن والخدمات، وفك الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية؛
- اتخاذ تدابير لضمان تخفيض الديون متوازنة ومنظمة للقطاع المالي وتعزيز دعم رؤوس أموال البنوك ب 12 مليار أورو³⁸؛

الفرع الثالث :خطة الانقاذ لاطاليا:

اجاز البرلمان الايطالي مجموعة من الاجراءات التقشفية من شأنها ان توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو وتهدف الى الغاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014 وتتضمن خطة التقشف مزيجا من خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الاجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على مدى اربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة الى تقليص العجز العام الى 3، 9 في نهاية عام 2011 وإنجائه بنهاية 2014.³⁹

الفرع الرابع :خطة الانقاذ لاسبانيا:

في 25 جوان 2012 قدمت الحكومة الاسبانية طلبا رسميا للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث تشير احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الاسباني ككل تقدر من 51 الى 62 مليار أورو، وتخضع هذه الاحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار أورو.

³⁸ European Financial Stability Facility Op, Cit, pp 16-17

³⁹ أحمية خالد، مرجع سبق ذكره ص .

وسيتّم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الاسبانية والمفوضية الاوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات المالية والشروط المتعلقة بالاصلاحات المالية والسياسية، في موازاة مع ذلك سيتم إعداد إتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل مرفق الاستقرار المالي ' EFSF ' وينبغي التواصل إلى إتفاق رسمي بشأن مذكرة التفاهم، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في نصف الثاني من شهر جويلية 2012 ب 30 مليار أورو، بإعتبارها طارئة في حالة الاحتياجات الملحة للقطاع المصرفي الاسباني، وينبغي أن يقدمها نهاية شهر جويلية (لإعادة رسملة البنوك).⁴⁰

⁴⁰ Christoph SCHMIEDEL, et autres, Gouvernance de la zone euro - Quelques idées pour la réforme de la gestion de crise financière: Quel est l'avenir de la gestion de crise?, european parliament, Septembre 2010,p13.,

خلاصة الفصل:

جاءت الازمة المالية والاقتصادية الاتحاد الاوربي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة اذ تفجرت ازمة السيادية اليونانية في المنطقة بداية من نهاية 2009، وانتشرت الى كل من البرتغال وايرلندا واسبانيا، قبل ان يمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الازمة العالمية مهددة النظام المالي والإقليمي .

ويتضح من خلال ازمة الديون السيادية الاوروبية ان اتفاقية ماستريخت قد فشلت الى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما ان القيود المؤسسة التي تفرضها الوحدة النقدية هي احد الاسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد اظهرت الاختلالات التجارية بين دول اوروبا الشمالية والجنوبية ان الية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العملة ومرونة الاسعار لا يضمن استقرار الدول الاعضاء ولا يساعد على تحقيق التضام المطلوب في ما بينها.

رغم ان هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو الا ان هذه الازمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكين من السيطرة والتحكم في الاوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الارقام والإحصائيات المقدمة اذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان. ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الازمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالانهيار.

فبفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستويات سياسات دول الاتحاد، تم احتواء الازمة وتم وقف الاضطرابات المالية، والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا، من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الاوروبية الجديدة، واتخاذ اجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة.

وعليه وبالرغم من ان ازمات توهن احيانا عزيمة السياسيين، لكنها يمكن ان تكون دعوة لزيادة الاتحاد وتوفير فرصة للتغلب من العقبات القديمة.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو
على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-
2018).

تمهيد:

سوف نحاول من خلال هذا الفصل اسقاط ما تم تناوله سابقا في الجانب النظري فيما يخص واقع التجارة الخارجية من خلال دراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر ثم التطرق الى الدراسة التحليلية لأثر ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات ثم نتطرق الى ميزان المدفوعات وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الاول :واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني :دراسة تحليلية لأثر ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

المبحث الاول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية ثم تحريرها في السنوات الاخيرة وهذا بعد تخلي عن النظام التخطيط المركزي وتبني اقتصاد السوق، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطور الميزان التجاري وكذا الى الصادرات والواردات خلال سنة (2008 2018) للجزائر مع الاتحاد الاوربي.

المطلب الاول :التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية :

تعتبر الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات ,وضعف القطاعات الاخرى فيها ,والاعتماد الكبير في وارداتها على الخارج ,الى تأثير البالغ بالاضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي:

وللوقوف على التوزيعة السلعية للصادرات سوف نقوم بإدراج الجداول التالية:¹

الجدول رقم (2-1): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2018)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السلع الغذائية	119	113	315	355	315	402	323	235	327
الطاقة والمحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102
المنتجات الخام	334	170	94	161	168	109	109	106	84
منتجات نصف مصنع	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1299
مواد التجهيز الفلاحي	1	—	1	—	1	—	2	1	—
مواد التجهيز	67	42	30	35	32	28	16	19	53

¹ سارة بوراس دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية لتجارة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2014) علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة محمد بوضياف – مسيلة , 2014, 2015 , ص: 204 .

									الصناعي
18	11	11	17	19	15	30	49	32	المواد الاستهلاكية غير غذائية
28883	34668	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يوضح الجدول اعلاه ,تطور مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2016 حيث يبين مدى سيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر بنسبة تتراوح 97.19% سنة 2011, مما يدل ان الجزائر ليومنا هذا لا زالت تحت وطأة النفط .¹

وتشير أرقام هذا الجدول أن صادرات البترول في تزايد مستمر وحقت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 71427 مليون دولار ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الاولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في سنة 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 38728 مليون دولار سنة 2015 و 44325 مليون دولار سنة 2016، ويعزي ذلك الانخفاض الحاد إلى أسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة الركود بالإضافة إلى انخفاض الأسعار التي اعقبت حدوث أزمة منطقة اليورو.

أما فيما يخص المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساسا من منتجات نصف مصنعة و التي تمثل 2.04% ما يعادل إجمالي حجم الصادرات 1.49 مليار دولار أمريكي، المواد الغذائية القابلة للاستهلاك بحصة 0.48% أي ما يعادل 355 مليون دولار، المواد الخام بـ 0.22% أما القيمة المطلقة للدولار 161 مليون دولار، و أخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية بحصة كل منها 0.05% و 0.02%.

وتشير ارقام هذا الجدول ان صادرات البترول في تزايد مستمر وحقت اعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 71427 مليون دولار ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الاولى الى التحسين المسجل في اسعار البترول ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في سنة 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 38728 مليون دولار سنة 2015 و 44325 مليون دولار سنة 2016، ويعزي ذلك الانخفاض الحاد الى اسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة الركود بالإضافة الى انخفاض الاسعار التي اعقبت حدوث أزمة منطقة اليورو .

¹ Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie , Ann ée 2111, p 11

اما فيما يخص المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون اساسا من منتجات نصف مصنعة والتي تمثل 2.04% ما يعادل اجمالي حجم الصادرات 1.49 مليار دولار أمريكي, المواد الغذائية القابلة للاستهلاك بحصة 0.48% اي ما يعادل 355 مليون دولار, المواد الخام ب 0.22% اما القيمة المطلقة للدولار 161 مليون دولار, وأخيرا المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية بحصة كل منها 0.05% و 0.02%¹.

المطلب الثاني: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية.

وللوقوف على التوزيع السلعي للواردات في الجزائر نقو بإدراج الجدول التالية:

الجدول رقم: (2-2) التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (2008-2016)

البيان السنة	مواد غذائية	الطاقة والمحروقات	مواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع لتجهيز الصناعي	المواد الاستهلاكية غير غذائية	المجموع
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	241	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	6058	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	644	17076	8676	51702
2016	6812	1035	1250	8866	403	1667	7844	38877

¹ احميمة خالد, ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013, ص 152-153.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يوضح الجدول أعلاه ،تطور الواردات الجزائرية حسب المكونات ،حيث يتبين أن القيمة الاجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا ومستمر في سنة 2011 اذ بلغ حوالي 47247 مليون دولار، بعدما كانت لا تتجاوز قيمة 50510 مليون دولار سنة 2010 بمعدل ارتفاع قدره 16.47%¹، ولكن شهدت انخفاضا ملحوظا في سنة 2016 حيث بلغت 38877 مليون دولار ،وتأتي هذه تطورات للقيمة الإجمالية للواردات في الجزائر بعد التغير في التركيبة السلعية والتي تضم المكونات الآتية:

- **السلع الغذائية:** شكلت واردات السلع الغذائية نسبة 20.85% من مجموع الواردات الجزائرية خلال سنة 2011 ، حيث بلغت 9850 مليون دولار ،في حين بلغت في عام 2010 ما قيمته 6058 مليون دولار مسجلة بذلك ارتفاع نسبته 62.59% مما ساهم بشكل كبير في امتصاص فائض الميزان التجاري الذي هو بند مهم في الميزان الجاري الكلي. كما شهدت السلع الغذائية انخفاضا في عام 2016 قدرة ب: 6812 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 69% بالمقارنة مع سنة 2011 ، مما يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة فائض الميزان التجاري.
- **الطاقة والمحروقات:** تبقى قيمة المواد الطاقوية أقل بالمقارنة بالمكونات الأخرى ،إذ عرفت أقصى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ 4955 مليون دولار ،بمعدل ارتفاع كبير يقدر ب 802% عن سنة 2009 ، كما شهد انخفاض مستمر،حيث بلغ 1035 مليون دولار سنة 2016 أي انخفضت بنسبة 20.88% .
- **المواد الخام:** عرفت هي الأخرى انخفاضا ملحوظا في سنة 2016 بمبلغ قدره 1250 مليون دولار ،بمعدل انخفاض يقدر ب: 33.88% مقارنة بعام 2014 حيث سجلت مبلغ قدره 1891 مليون دولار.
- **منتجات نصف مصنعة:** عرفت زيادات متتالية بلغت أقصاها سنة 2014 بمبلغ قدره 12852 مليون دولار كما شهدت انخفاضا كبيرا قدره 3992 مليون دولار عن سنة 2016 .

¹ www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544

- **سلع التجهيز الفلاحي** : منذ سنة 2009 وهي في ارتفاع مستمر بلغ أقصاه سنة 2015 , أين بلغ قيمة 664 مليون دولار , وشهد انخفاضا سنة 2016 بمبلغ قدره 403 مليون دولار .
- **سلع التجهيز الصناعي** : تشكل سلع التجهيز الصناعي على رأس القائمة في المرتبة الأولى بمبلغ 18961 مليون دولار , ما يعادل نسبة تقدر ب 32.36% من مجموع الواردات في سنة 2014 , وهي الأكبر من بين المكونات الواردات الاخرى , مما زاد من عبئ الواردات الجزائرية على الميزان التجاري.

- **السلع الاستهلاكية غير الغذائية** : بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 حيث قدر ب 11210 مليون دولار , بمعدل ارتفاع 92.08% عن سنة 2010 أي بزيادة تفوق 5374 مليون دولار.

وتجدر الإشارة الى أن الارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو , بالرغم من الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنة 2014 بمجموعة من السياسات بهدف كبح الفاتورة الضخمة للواردات وقد نتج عن ذلك تراجع فاتورة الاستيراد سنة 2016 ومن أهم هذه الاجراءات هي:

- **الابقاء على منع استيراد السيارات القديمة** , وأما بخصوص السيارات الجديدة تكون وفق نظام الحصص ؛ تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا ؛ ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي ؛ بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.¹

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للمصادر والواردات الجزائرية.

الفرع الاول : التوزيع الجغرافي للمصادر .

تتوزع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين , والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل اسواق للجزائر في الخارج :

الجدول رقم: (2-3) التوزيع الجغرافي للمصادر الجزائرية خلال فترة (2008-2016)

¹ خالد احميمة , مرجع سابق , ص: 147-148 .

السنة البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378	22976	16739
دول OCDE	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10344	5288	6251
باقي الدول الاروبية	10	7	10	102	36	52	98	37	80
دول امريكا الجنوبية	2875	1841	2620	4270	4228	3211	3183	1683	1678
اسيا	3765	3320	4082	5168	4683	4697	5060	2409	2331
الدول العربية	797	564	694	810	958	797	648	572	385
منطقة المحيط الهادي	—	—	—	41	—	—	—	71	—
دول المغرب العربي	1626	857	1281	1586	2073	2639	3065	1550	1368
بلدان افريقية	365	93	79	146	62	91	110	82	51
مجموع	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie**, Alger

يتضح من خلال الجدول أعلاه ،الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الاوروبي UE كسوق لتصريف

السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة ، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث بلغت أقصاه سنة 2013

وذلك بـ 41277 مليون دولار أي بنسبة 52.01 % لتراجع سنة 2015 إلى 55,66 % وبقيمة

22976 مليون دولار ، وتأتي في مقدمة تلك الدول كل من ايطاليا بنسبة 14.22 % واسبانيا

9.79 % وفرنسا 8.90¹%

¹ Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie** , Op cit, p 18.

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الاوروبي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهي بذلك تشكل ما نسبته 32,73% من إجمالي الصادرات الجزائرية أي بقيمة 24059 مليون دولار، وهي أعلى نسبة ، لتراجع سنة 2013 إلى 12210 مليون دولار وبنسبة 18.79 %، وانخفضت سنتي 2014 و 2015 على التوالي إلى 10344 مليون دولار و 5288 مليون دولار أي بنسبة 15,25 % سنة 2015 من إجمالي الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن التجارة بين دول المغرب العربي تمتاز بالضعف الهيكلي في المبادلات التي تتراوح بين 1 و 2 بالمئة من التجارة الخارجية في المنطقة ، وتنظيم أقل تنوعا في المواد المتبادلة ، وذلك بسبب التشابه في الانتاج ، وقلة التنافس ، وهذا ما يحول بدور من الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الاتحاد.¹

الشكل رقم (2-1) : يمثل اهم شركاء الجزائر في الصادرات



¹سارة بوراس ، مرجع سابق ، ص: 207.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات .

الجدول رقم: (2-4) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة (2008-2016)

البيان \ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29684	25485	22179
دول OCDE	7246	6435	6519	6219	6160	6965	8436	7363	6295
باقي الدول الأوروبية	659	728	388	579	1652	1213	886	1225	909
دول أمريكا الجنوبية	2179	1866	2380	3931	3590	3466	3815	2822	2857
آسيا	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	11850	11618
الدول العربية	705	1089	1262	1760	1555	2414	1962	1918	1934
منطقة المحيط الهادي	0	1	-	-	-	-	-	-	-
دول المغرب العربي	394	478	544	691	807	1029	738	680	697
بلدان أفريقية	395	350	396	578	741	594	440	359	238
مجموع	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	46727

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

WWW.ons.dz/index-ar.php المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الإلي , على الموقع :

يتضح من خلال الجدول رقم (2-4) ما يلي:

- أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى للدول الممونة للجزائر ، حيث مثلت حصته نسبة 52,86% لسنة 2009، وما نسبته 52,27 لسنة 2012، و 50,67% لسنة 2014، وما نسبته 47,46% لسنة 2016، ومن خلال هذه النسبة تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية الواردات (استيراد السلع الاستهلاكية). وأن أي تطورات تحدث في منطقة

اليورو سوف تتأثر الجزائر بهذه التطورات ،ونلاحظ ذلك من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستيراد مرتفع خلال فترة أزمة الديون الأوروبية.

- وتأتي في المرتبة الثانية دول آسيا وبداية احتلالها المرتبة الثانية من سنة 2009 بنسبة 19.27%، 21,54% و 22,91% على التوالي سنة 2014 و2015.¹

- وعادت المرتبة الثالثة لدول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 16.37% لسنة 2009 بنسبة 14,40% و 13,47% على التوالي سنة 2014 و2016، وكانت تحتل المرتبة الثانية وتراجعت من سنة 2009.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان افريقية بنسبة ضعيف جدًا ،فهي تمثل مجتمعة نسبة 6,41% ،ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- غياب الإرادة وإستراتيجية تكاملية بين هذه الدول ؛ إضافة الى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول ؛وكذا الصراعات السياسية.

كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية.²

المبحث الثاني : اثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر .

المطلب الاول : اثر الازمة على الصادرات الجزائرية .

الجدول رقم (2-5) : تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2008 الى غاية 2016

البيان									
	اجمالي الصادرات	المحروقات	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	اجمالي الصادرات	السلع الاستهلاكية
السنة	79146	77192	1954	121	340	1390	—	69	34
2008									

¹ www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544

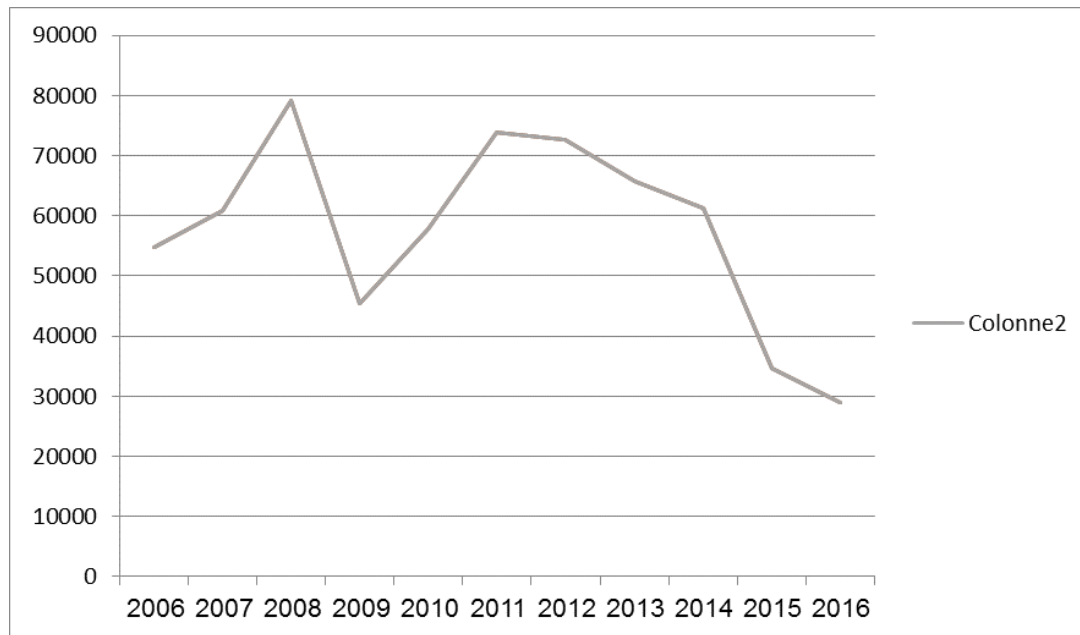
² مرجع سابق، ص: 149 – 150 .

49	25	—	692	170	113	1066	44411	45477	2009
33	27	—	1089	165	3805	1619	56143	57762	2010
16	36	—	1495	162	357	2140	71662	73802	2011
18	30	—	1519	167	314	2048	70571	72620	2012
18	25	—	1608	108	402	2161	63662	65823	2013
10	15	—	2350	110	323	2810	58362	61172	2014
11	19	—	1693	106	235	1966	32699	34668	2015
08	53	—	1597	84	327	1781	27102	28883	2016

المصدر : تقارير بنك الجزائر والنشرات الإحصائية من 2008 - 2018

www.bank-of-algeria.dz/les-PDF/rapport-arabe.pdf

الشكل رقم: (2-2) منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال فترة (2006-2016)



من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح ان صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات جد ضعيفة ,وهذا راجع ان الجزائر تعتمد على قطاع واحد وهو المحروقات ,حيث سجلت قيمة 1183 سنة 2006 ,ثم تطورت هذه القيمة الى ان وصلت 2810 مليون دولار امريكي سنة 2014 ,أي يعادل 4.59% من اجمالي الصادرات ,ولا تزال هامشية سنة 2016 بنسبة 6.16% فقط من اجمالي حجم الصادرات ,اي ما يعادل 1.78 مليار دولار امريكي مع تسجيل انخفاض بنسبة 9.55% مقارنة مع 2015.

أما اجمالي الصادرات من قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة من 2006 إلى 2016 تراوحت نسبتها بين 97.8 % و 93.84 % من الاجمالي العام للصادرات وبالتالي تتميز صادرات الجزائر بتركيزها على قطاع المحروقات.¹

وتراجعت الصادرات إلى 20,04 مليار دولار مقابل 26,93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 %). أي بانخفاض حوالي 6,9 مليا دولار (25,57)

وبالنسبة للواردات، فتقلصت أيضا لكن بوتيرة اقل مقارنة بتلك الخاصة بالصادرات التي استقرت عند 35,08 مليار دولار ,مقابل 39,46 مليار دولار ,أي بانخفاض حوالي 4,4 مليار دولار (-11.1%) وتضمن الصادرات تغطية الواردات في حدود 57% خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 68 في المائة خلال نفس الفترة من 2015 وبلغت قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 93.73 % في المائة من مجموع الصادرات 18,789 مليار دولار مقابل 25,489 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 بانخفاض 6,7 مليار دولار (-26.3%).

وبشأن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما ضعيفة 6.27 % من الحجم الكلي للصادرات والتي تراجعت ايضا الى 1,25 مقابل 1,44 مليار دولار (-13.31%) بين فترتي المقارنة.²

المطلب الثاني : اثر الازمة على الواردات الجزائرية .

¹ سارة محمد شيكوش, تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي واثارها الاقتصادية (2006-2016), قسم العلوم التجارية ,كلية العلوم الاقتصادية , جامعة محمد بوضياف بالمسيلة , 2017-2018, ص53.
² سارة محمد شيكوش, مرجع سابق, ص 56.

بدخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ فانه من المتوقع ان ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وللتأكد من ذلك نلقي نظرة تحليلية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-6) تطور الواردات مع الاتحاد الاوروبي من 2008-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
46727	51702	49732	54852	50376	4724 7	4047 3	3929 4	3947 4	اجمالي الواردات
17922	16739	28692	28582	26333	2461 6	2070 4	2077 2	2098 5	قيمة الواردات مع الاتحاد الاوروبي
47.46	49.29	57.70	52.10	52.27	52.10	51.15	52.86	53.15	نسبة الواردات مع الاتحاد الاوروبي

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الاتي والاحصاء التابع للجمارك CNIS

يتبين من نتائج الجدول السابق : انه بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية قد بلغ معدل نمو اجمالي الواردات سنة 2006 حوالي 21436 واستمرار في الارتفاع الى غاية 2008 حيث بلغت 39479 , أي بزيادة تقدر ب 11848 مليون دولار مقارنة بعام 2007 , لتعرف الواردات في الجزائر سنة 2009 تراجعاً طفيفاً والذي يرجع الى مجموعة الاجراءات التي قامت بها السلطات لحد من فاتورة الواردات والتي من اهمها :

- الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة .
- تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محلياً.
- ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.
- بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

أما في سنة 2010 فعادت الارتفاع تدريجياً إلى غاية وصولها قيم 40473 مليون دولار، لتبقى أكبر قيمة سجلتها الواردات سنة 2014 لتبلغ 28692 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة،

أما سنة 2015 فبلغت قيمة الواردات 25485 , واستمر الانخفاض ليصل 22180 سنة 2016 وهذا الانخفاض مرده إلى إغلاق الموانئ ومنع الاستيراد من طرف الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2016 .

وبالمقارنة مع عام 2015 , سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12.97 % مجتاز من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي في عام 2016 , كما نلاحظ انه ما كان متوقع تحقق حيث ارتفعت واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وبلغت أقصاها سنة 2014 بقيمة 28692 مليون دولار وهي قيمة جد معتبرة وهذا ما يعكس الصورة على ان الجزائر غير مكتفية ذاتيا لتلبية حاجياتها من الاتحاد الأوروبي رغم انخفاض الواردات سنة 2015 , 2016 الان الاتحاد الأوروبي يبقى هو المستفيد من عملية الاستيراد .¹

المطلب الثالث: اثر ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو على الميزان التجاري في الجزائر .

نحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات ، بالإضافة الى تطور حجم التجارة الخارجية .

الجدول رقم (2-7): تطور الميزان التجاري خلال 2008 – 2018

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات		39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	38877
الصادرات		45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883
رصيد الميزان التجاري		5900	16580	26242	21490	9946	4306	-17034	-9994
نسبة التغطية %		115	141	156	143	118	107	67	74

المصدر: من إعداد الباحث يعتمد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

¹ سارة محمد شيكوش , نفس المرجع السابق , ص: 56 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا تجاريا مستمرا الى غاية سنة 2012، حيث بلغ رصيده في سنة 2009 قيمة 5900 مليون دولار ، بمعدل تغطية بلغ 115%، و في سنة 2012 بلغ أقصى قيمة بـ 21.490 مليون دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى حيث وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ، والتي تمثل نسبة 97.19% من إجمالي الصادرات الجزائرية ، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير ، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية .

أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 86 % حيث بلغ سنة 2008 قيمة 39.714 مليون دولار، وانخفض سنة 2009 إلى 5.900 مليون دولار، حيث كلف خزانة الدولة مقدار 33814 مليون دولار ، والسبب راجع في ذلك إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الاسواق العالمية أمام اليورو والدينار الجزائري ، حيث قدر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 قدر بـ 70 دينار جزائري.¹

أما في سنة 2011 نلاحظ إرتفاع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 176 % و 58 % بالمقارنة مع سنة 2009 و 2010 على التوالي ، لكنه لم يحقق الفائض لسنة 2008 حيث قدرت بـ 39714 مليون دولار ، والسبب راجع في ذلك الى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ 112.92 دولار سنة 2011.

أما في سنتي 2015 و 2016 نلاحظ عجز كبير للميزان التجاري، حيث بلغ 17034 مليون دولار سنة 2015، و 9994 مليون دولار سنة 2016، والسبب راجع إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطؤه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للانتاج العالمي في عام 2015، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت، فقد أدى إلى انخفاض سعر البترول بـ 47,1% ، إذ تراجع من 96,25 دولار إلى 50,79 دولار للبرميل في 2015. بلغ متوسط سعر البرميل للبترول الخام الجزائري 53,07 دولار، أي في تراجع بـ 47,1% واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 35,4% إلى 6,49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للغاز الطبيعي مقابل 10,05 دولار في السنة السابقة.²

¹ Ministre Des Finances, **Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009**, Algerie, 2009 P 20.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 37 .

أدى التراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات بـ 43,3% إلى 33,08 مليار دولار سنة 2015.

إذن تأثير اليورو على الميزان التجاري، يكون خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو ، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات ، وهذا نظرا للخاصية التي تتميز التجارة الخارجية الجزائرية حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي يؤدي هذا الى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصدي ميزان المدفوعات ، نستنتج أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي الى تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أحدثت صدمة كبيرة على اقتصاديات دول المغرب العربي، وخاصة السياحة منها وذلك بتراجع الأرصدة الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تراجع الميزان الجاري بمستويات كبيرة نتيجة تراجع مداخيل السياحة وتقلبات أسعار النفط، وهو ما يتجلى في حالة تونس والمغرب بالإضافة إلى حالة الجزائر، وكذلك لم يسلم ميزان رأسمال الذي شهد هو الآخر تراجعاً أقل حدة من الميزان الجاري، مما ساهم في تراجع ميزان المدفوعات .

وبالنسبة للجزائر فقد تراجع ميزان المدفوعات فيها بنسبة كبيرة سنة 2009 و 2010، نتيجة تراجع الميزان التجاري بالدرجة الأولى لكنها ولأول مرة منذ خمس سنوات شهدت فائضا في ميزان رأسمال، مما ساهم في تخفيف الصدمة الخارجية ولكن بنسبة محدودة جدا .

وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع تغطية ميزان المدفوعات للاحتياطيات النقدية، من الصرف الأجنبي للجزائر مما أدى إلى تأثير على التوازن الداخلي، وفي هذا السياق عرفت الميزانية العامة عجزا لم تشهد الجزائر طيلة فترة طويلة، وذلك راجع إلى تراجع التغطية للإيرادات النفطية الناجمة عن الصدمة الخارجية، وبالمقابل إلى زيادة

النفقات لتحريك النمو .

الخاتمة

الخاتمة

لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام، بشكل سيؤدي بلا مفر إلى خفض جديد في التدفقات النقدية، ولهذا تشير المؤشرات إلى إنخفاض كبير في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية، وترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي، واضطرابات الأسواق المالية، مما يتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد العالمي لحالة سلبية من الركود، ما لم تتمكن الدول الأوروبية وخاصة دول منطقة اليورو من توافق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الانفاق المحلي، فينبغي على دول منطقة اليورو تقوية القطاع المصرفي لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكليا، وبين الدعم الخارجي.

كما تراجع ميزان التجاري الجزائري بنسبة كبيرة بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع ارتفاع حجم النفقات الضخمة التي خصصها الجزائر للمخططات الحماسية مما زاد من فاتورة الغذاء، بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة المتمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعارها إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2009 وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو إيرادات احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر.

اختبار الفرضيات:

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يلي:

- 1- تُعد أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة اليورو سنة 2009، من الأزمات المالية التي تضررت منها الدول الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي، والذي كان سببها في الأصل فقاعة سوق العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية سنة

2007، أين تكونت حلقات من الأزمات المالية اتصلت ببعضها البعض، نتيجة للتوسع في التحرير المالي وشدة الارتباط بين البنوك والأسواق المالية الأمريكية والأوروبية؛ مما تسبب في تضخم الائتمان في أوروبا وشجع الدول على الاقتراض ليصل إلى حدود هددت إفلاس وانحيار منطقة اليورو، كما ساهمت الممارسات الغير الشفاف في إحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان، وبعض دول منطقة اليورو الأخرى في انفجار هذه الأزمة، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها السلطات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية الأوروبية مما عجل بانحيارها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- إنفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية في اليونان عام 2009، وانتقلت إلى باقي دول منطقة اليورو إلى كل من إيرلندا، والبرتغال، وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- أثرت أزمة الديون السيادية على التجارة الخارجية في الجزائر، حيث شهد الإقتصاد الجزائري صدمة كبيرة، وذلك بتراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة كبيرة في عام 2009 بنسبة قدرت بـ 86%، بعد التراجع الذي شهدته الصادرات النفطية الجزائرية والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات أصبح رصيد ميزان التجاري يغذي الاحتياطيات الدولية من الصرف الأجنبي في الجزائر بقيمة قليلة من الدولارات، وتجلي هذا في سنة 2009 في بداية أزمة الديون، لم تشهد تلك الاحتياطيات معدلات ارتفاع كبيرة كتلك التي عرفت في السنوات الماضية. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة .

وبعد استعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات :

✓ تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء إقتصاد غير ريعي.

✓ على إثر الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الاستراتيجية، والتي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية، وذلك من أجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.

- ✓ تحسين المناخ الاستثماري ،بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار، والتسهيل في الاجراءات الإدارية.
- ✓ إصلاح القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنيا كان أم فقير .
- ✓ إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على تخصيص ،توجيه وتسيير الأموال ،مع الإلحاح على استشارات أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين.
- ✓ تطوير الأسواق المالية لتتمكن الجزائر من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي ،ومن ثم مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية ،وبذلك تتمكن من استقطاب الرساميل لتساهم في التنمية وجميع جوانبها.

آفاق الدراسة :

يشدد إنتباه المتتبع لهذه الدراسة العديد من الفوائض لو توفرت في الجزائر بصفة خاصة لأظهرت هذه الأخير صلابة في مواجهة التحديات الخارجية، وتمكن تلك الملاحظات في مجموعة من المجالات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ آليات وسبل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- ✓ تطوير إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية.
- ✓ دور السياسة المالية والنقدية في تفعيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- ✓ تطوير النظام المصرفي ورقمته في الجزائر.
- ✓ انعكاسات جائحة كورونا (covid_19) على التجارة الخارجية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
2. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
3. طلال أبو غزالة، رمزي زكي، الارصدة والمديونية العربية للخارج، مكتبة الفكر العربي، الاردن، 1987.
4. عبد المطلب عبد الحميد، ادارة ازمات العولمة الاقتصادية، اسكندرية جمهورية مصر العربية، 2014.

الرسائل الجامعية:

5. نادية بلورغي، تداعيات ازمة اليورو على الشراكة الاورو ومتوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
6. رواد خالد، اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
7. احميمة خالد، (ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي = دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 =)، شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
8. مناصرية انوار، انعكسات ازمة اليونان على دول منطقة ليورو، شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017.
9. سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية لتجارة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2014) علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، 2014، 2015، ص: 204.
10. سارة محمد شيكوش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي واثارها الاقتصادية (2006-2016)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017-2018.

المجلات والمقالات:

11. الزهرة بوازدية ،شفاء حمد , من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الاوروبية ,الملتقى الثاني حول الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة تبسة ,ايام 19/20 ماي ,2013.
12. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال – جامعة بسكرة –العدد 01 /2016.
13. محمد ابراهيم السقا ,ماهي الديون السيادية ,مقال متوفر على الموقع الالكتروني :
14. يوسف أبو فار , الأزمات المالية والاقتصادية, جامعة الخليل, فلسطين,2015, مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال –جامعة بسكرة – العدد01 /2016.
15. رحال فاطمة , نادية بلورغي , "دور الاتحاد الاوروي في ادارة ازمة الديون السيادية الاوروبية" , مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال , بسكرة العدد 1 |2016 .
16. راييس حدة، الآثار الاقتصادية لأزمة العقود العقارية ب الو. م .أ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 16 .
17. أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003.
18. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال – جامعة بسكرة – العدد 1/2016 م.
19. أحمد السيد على، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول السعودية، العدد 41 ،مارس 2010 .
20. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة (تختبر الازمة الاقتصادية العالمية تلاحم الاتحاد الاوربي)، مجلة التنمية والتمويل، العدد 2،المجلد 46 ، يونيو 2009.
21. درويش عبد اللطيف، الازمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،قطر، 11يونيو/حزيران , 2012 .
22. بوصبيح صالح رحيمة ,دور الاتحاد الاوروي في ادارة ازمة الديون السيادية الاوروبية ,العدد 01 ,2016 , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر .

23. مركز البحوث والدراسات ,التقرير الاقتصادي :الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والأوروبية ,الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ,اصدار سنوي ,العدد (19) ,لعام 2011.
24. نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010.

المراجع باللغة الاجنبية

25. D'austérité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs, INE-GSEE,Bruxelles,28/02/2012.
26. Dadush, U., Paradigm Lost The Euro in crisis carnegie endowment for international peace, Washington, 2010.
27. European financial stability facility Op,Cit.
28. Christoph SCHMIEDEL, et autres, Gouvernance de la zone euro - Quelques idées pour la réforme de la gestion de crise financière: Quel est l'avenir de la gestion de crise?, european parliament, Septembre 2010.
29. Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie , Ann ée 2111.
30. Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie , Op cit.

المواقع الالكترونية:

31. www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544

الفهرس

الصفحة	الموضوع
I	♦ الشكر
II	♦ ملخص
III	♦ قائمة الجداول
IV	♦ قائمة الأشكال البيانية
أ - هـ	♦ المقدمة العامة
♦ الفصل الأول : الأسس النظرية لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو	
09	المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.....
09	المطلب الأول : مفهوم الديون السيادية
10	المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو
17	المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية اليونانية
21	المطلب الرابع: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية
24	المبحث الثاني : تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو
24	المطلب الأول : أزمة الديون السيادية في إيرلندا والبرتغال
26	المطلب الثاني : أزمة الديون السيادية في إيطاليا وإسبانيا
29	المطلب الثالث : برامج وخطط الانقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة الأزمة.....
31	خلاصة الفصل :
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).	
34	المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر
34	المطلب الأول : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية
37	المطلب الثاني : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية
39	المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية
40	المبحث الثاني: أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر

40	المطلب الأول: أثر الأزمة على الصادرات الجزائرية
45	المطلب الثاني: أثر الأزمة على الواردات الجزائرية
49	المطلب الثالث: أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على الميزان التجاري في الجزائر.....
53	خلاصة الفصل:.....
55	♦ الخاتمة العامة
59	♦ قائمة المراجع
63	♦ فهرس المحتويات